
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

جند وخدم وسراري، الرق في المغرب

تأليف محمد الناجي، تعريب محمد لغرايب

بوجمعة رويان*

جاءت هذه النسخة[1] مرآة صادقة لما جاء في النسخة الفرنسية تحت عنوان " Soldats, domestiques et concubines: l'esclavage au Maroc au XIXe siècle "[2] بأسلوب جميل يذكر بالعربية في صفائها بعيدا عن الأساليب الهجينة والتوعك التعبيري، وبهذه المناسبة نهنئ الأستاذين على صدور النسخة العربية، لما قد يكون لذلك من انتشار واسع للكتاب وتداوله بين القراء.

والكتاب مهدى إلى الراحل **بول باسكون** وقدم له **ارنست كيلنر**، وجاء في متن من 286 صفحة موزعة على تسعة فصول، تتضمن معلومات استقاها مؤلف الكتاب من مظان عربية مختلفة، مخطوطة ومنشورة، وأخرى أجنبية، بالإضافة إلى عدد كبير من المراسلات.

يضم الكتاب بين دفتيه الكثير من المعطيات حول العبيد والجند والسراري، ويسافر بقارئه إلى أجواء الحياة التي كان يحياها العبيد في المجتمع والبيوتات والبلاطات، وحيث أن الكتاب يعج بالتفاصيل عن موضوع الرق في القرن 19، فقد بات من الصعوبة الإلمام بكل ما ورد فيه جملة وتفصيلا في عجالة كهذه، الأمر الذي استوجب الالتزام بالإيجاز واعتماد جادة التركيز، سعيا إلى تقريب القارئ من محتوى الكتاب، على أن هذا لا يعني البتة الاستغناء عن الرجوع إليه.

---

*- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

1- محمد الناجي، **جند وخدم وسراري: الرق في المغرب**، ترجمة محمد لغرايب، منشورات فاليا، بني ملال، 2018.

2- Ennaji, Mohammed, **Soldats, domestiques et concubines : l'esclavage au Maroc au XIXe siècle**, préf. de Ernest Gellner, Eddif, Casablanca, 1994.

يشير صاحب الكتاب في البداية، إلى أننا لا نعرف شيئا عن الكيفية التي وصل بها العبيد إلى سواحل البحر المتوسط، ولا شك أن وجودهم بالمغرب يعود إلى أزمنة موغلة في القدم، ويسوق بعض أعداد هؤلاء العبيد، ويحصرهم فيما بين 120 ألف حسب البعض، و500 ألف حسب البعض الآخر، ويركن إلى أن عددهم حسب بعض الجمعيات المهتمة بالعبودية هو 50 ألف سنة 1885. وقد تكاثر عددهم، حسب المؤلف، في المدن والبوادي، وعلى وجه التخصيص بمنطقة سوس، حيث كانوا يعملون لدى ملاك الأرض من الأكابر والفقهاء والقواد، واعتبر هؤلاء العبيد من جهة أخرى أعوانا للسلطة، ومنهم كان جيش مولاي اسماعيل، إذ كانوا يتدربون منذ الصغر على التمرس بالمشقات وركوب الصعاب حتى يصبحوا جنودا أقوياء!. ولم يفت المؤلف أن يبسط القول في تربية العبيد وتعاطي بعضهم البستنة، واستعمالهم في بناء الخطارات، وحفر الآبار، واعتماد الإماء في الطبخ وتحضير الأخونة. وفي كثير من الحالات، كان السوط والجلد والتكبيل، وما إلى ذلك من تعنيف، أمورا تلازم هؤلاء الخلائق، على أننا نشير إلى ضلوع بعضهم في العلوم الشرعية.

ولم يكن هؤلاء العبيد بمنجاة مما كان يطرق من الأوباء والعلل، إذ كان معظمهم عرضة للجدري والحب الإفرنجي، ولربما كان عثيان الجدري بينهم مما دفع أحد نطاسيي الأطباء في عهد المولى إسماعيل إلى تأليف كتاب **"هز السمهري على من نفى عيب الجدري"**، ليرد به على من يقول إنه ليس من عيوب الرقيق، وهو كتاب ورد ذكره في خامس الإتحاف، وفي حالة المرض لم يكن السادة يتفجعون لمرض من يملكون من العبيد أو هلاكهم، بل كان الكثيرون منهم يتركون لحالهم في مواجهة الألم.

وكانت حياة العبيد اليومية تسير على إيقاع حياة السيد وحاجياته وضيوفه، إذ كان كل سيد يعتمد على من ينامون تحت أفياء كفالته من العبيد، في تزويده بما يروج من أخبار وشائعات، وهم في نهاية المطاف سمع السيد وبصره، وكان بعض هؤلاء العبيد يمارس السحر ويتعاطى "الطابة". ووصلت علاقة العبيد بساداتهم، إلى حد يجعلهم يتولون إرث من انقطعت أعقابه من الهالكين من ساداتهم.

وقد تتبع المؤلف حياة العبيد الجنسية واستغلال السادة للإماء، مفرقا بين الإماء السوداوات ذوات الطبيعة الساخنة والبيضاوات ذوات الطبيعة الباردة، ويورد

ما ذهب إليه بعض الفقهاء من اعتبار السوداء حطب جهنم ونار السعير، على أن الأمور قد تتجاوز أحيانا الاستمتاع الجنسي الآني بالأمة إلى حد عقد القران معها. وبينما كان يمنع على البالغين من صغار العبيد الدخول على النساء، كان أترابهم من بين أبناء الأغنياء يتعلمون ممارسة الجنس مع الزنجيات.

وشاعت بين العبيد ظاهرة الإباق والفرار من سادتهم، إذ كان العبيد يفرون متى وجدوا فسحة لذلك، ويجفلون مما كان ينالهم من الجوع وسوء المعاملة، ناهيك عما كان يطرق البلاد من موجات الجفاف وما يترتب عليها من المساغب والأوباء. وكان الحنين إلى الأهل والالتحاق بذوي القربى، بالأم والأبناء على وجه الخصوص، من أبرز ما كان يدلف بالعبد إلى الإباق، ويجعله يتوسم في البعد عن دار السيد، درءا لما قد يفطر كبده كمدا على الأولاد والأقرباء، بالإضافة إلى عدم التوصل بالأجور، والتواري عن أنظار من يتعقبه من الدائنين.

وكان الآبقون، وهم مرفوضون تعامليا ودينيا يستحرمون بالأضرحة والزوايا، ويجدون فيها ملاذا آمنا، وكان السادة يعتمدون البراحين في الأسواق والمواسم، وكلما طارت الأنباء بوجود آبق في مكان، أو تسامع الناس بخبر فراره أو بقبوعه في ضريح ما، ترصدته عيون سيده، وجيء به إلى صاحبه، بعد أن يكون الدال عليه قد نال مكافأة مقابل ذلك، وقد يذهب الأمر بالآبق إلى أن تقذف به الطوائح، فيتحول إلى قاطع طريق ويتعاون مع السياب واللصوص.

ولم يفت المؤلف أن يقف عند مسألة العتق، ويفصل في الأسباب الداعية إليها، ومنها دعوة الإسلام إلى ذلك، وطلب المغفرة، أو لكون العبد حفظ القرآن، وأحيانا بدافع اضطرار.

وقد يحاول أبناء السيد الهالك استعادة بعض عبيده بعد الذي أصبح لهم من قيمة في المجتمع، إذ منهم من حقق نجاحا تحت ظل أولياء النعمة وذوي النفوذ، ويبقى العبد على الرغم من ذلك عبد حريته. ويورد المؤلف أمثلة لعبيد حققوا نجاحات تحت كنف شخصيات نافذة، أفضت بهم إلى تسنم مناصب عليا، كما هو شأن **الناجم بن امبارك**، الذي ارتقى من تعاطي التجارة، إلى قائد لحامية عسكرية، أو كما هو حال الحاجب **أحمد بن موسى**، الذي تربى في كنف السلطة، وما لبث أن انتقل

من وضعية العبد إلى الوصي على العرش، ومن تم إلى الاستئثار بزمام الأمور بالمغرب ما بين سنتي 1894 و1900.

وتفشت في هذه الفترة موضوع الدراسة، عادة خطف الأطفال والنساء بسبب حاجة الكبراء، وأحيانا كان يتم الاستحواذ على المواشي مع رعاتها، وحتى المدرر سرق الأطفال في بعض الأحيان، ووصل الأمر إلى استرقاق الأحرار، وهو ما أدى إلى وضعية من الفوضى وعدم الاستقرار، دخلت خلالها القبائل في صراعات، فتضاعفت حدة الخطف مقابل فدية، وتنامت عوامل التناحر والاقتتال.

وتأتي القحوط، وما يترتب عليها من المساغب لتزيد من معاناة العبيد، فتحدث انقلابا في العوائد والسلوك، فيضطرون تحت طائلة الجوع، إلى بيع أبنائهم مقابل ما يقيم الأود من الحبوب، كما انتشر البغاء، وتفشت معه عادة بيع الزوجات وتقويد البنات، بالإضافة إلى بيع الأقارب مقابل كسير من الخبز، فانقطعت في كثير من الأحيان الصلات البيولوجية بين ذوي القربى وانفصمت عرى الروابط العائلية. غير أن الذي جنى النتائج السلبية لهذه الوضعية هم النساء اللواتي، أصبحن، والحالة هذه، غنائم نفيسة، يتم فيها التحايل في مسألة الزواج، ومن هن من تم العقد عليها دون حضور ولي أمرها.

وفي معرض حديثه عن عبيد المخزن، رأى المؤلف أن هؤلاء لم يكونوا متجانسين ويعيشون في وضعيات مختلفة، فليس من كانوا يلازمون السلاطين، ويعيشون في كنفهم، كمن هم أبعد عن البطانة ومجتمع القرار، تأويهم أكواخ من خشب وأغصان، بل إن من هذه الفئة الأخيرة من يسقطون في ضائقة، فيستلزم ذلك التكفل بهم، وكان يتم تزويج من بلغ أشده من عبيد القصر، وقد يبعث إلى الحج، ولم يكن للحرائر فضل على الإماء، متى تعلق الأمر بالوفاة، وما يستتبع ذلك من صوائر الدفن والوضيمة.

وقد علا نفوذ عبيد البلاط، إلى أن أصبح بعضهم يقوم على تربية الأمراء، والحفاظ على أعراف القصور ومعاملة السلاطين والتفاني في خدمتهم بما يحفظ أبهتهم.

وختم المؤلف كتابه بفصل عرض فيه للتجارة مع أوروبا، ودورها في عتق العبيد، ولو ان العتق لم يكن مطلبا اجتماعيا، وذكر أن عدد العبيد في المغرب خلال

القرن 19، بدأ يتقلص وتقلص معه عدد المباعين منهم في مدن المغرب، وقد يقضي العبد مدة طويلة لدى النخاس، الذي يتكفل به، على أن يخصم ما أنفقه عليه مدة مكوثه، من ثمن البيع، وكان بيع العبيد يخضع في الفحص لما كان يخضع له الحيوان.

كان المجتمع المغربي يبدو للأوروبيين كمجتمع كسيح، تنخره العلل من كل صوب، ينتظر الخلاص وتعن الحاجة فيه إلى الإصلاح، إذ هال الزوار والرحالين الدبلوماسيين الوافدين من الضفة الشمالية للبحر المتوسط، من أمر العبيد ما هالهم، فانبرى بعضهم يكيل النصائح للسلطان، ويطالب بضرورة الإصلاح، ووجوب عتق كل عبد سامه مالكوه سوء المعاملة، غير ان الإصلاح لم يمس مؤسسة النخاسة، وعلى الرغم من ظهورفرع لجمعية مناهضة الرق اللندنية بطنجة، ومحاولات **دريموند هاي** إقناع السلطان مولاي الحسن بالقضاء على مؤسسة الرق، فإن العبيد ظلوا جزءا من بنية المجتمع، ذلك أنه من الصعوبة بمكان إلغاء الرق، لأن ذلك يناقض نظرة الشريعة الإسلامية، ولأنه كان يتعذر على الدولة الانخراط في مشروع من هذا القبيل. ولم يثن ذلك بعض النصارى من تملك أعداد من العبيد عن طريق محميهم، بفعل ما كان يحيط بتجارة الرقيق من تستر وإخفاء.

وعندما دخل المغرب تحت الحماية الفرنسية بمقتضى معاهدة 30 مارس 1912، وصدور دورية تعطي للعبد حق العتق، متى توجه إلى مكتب الشؤون الأهلية وسجل نفسه، غير أن سلطات الحماية التزمت بكثير من الحيطة والحذر في إصدار قانون يبطل الأحكام الشرعية، ثم إن المسألة مرتبطة من جهة أخرى بمصالح الأعيان، إذ كان العبد والأمة جزءا لا يتجزأ من بنية الأسرة، وتقويض كهذا، لم يكن يعلم عواقبه إلا القيمون على الحماية الفرنسية، ذلك أن ليوطي في سياسته الأهلية لم يتدخل في أمور كان يعتبرها مغربية، بل ظل بعيدا عن كل ما يمكن أن يجر عليه ما هو في غنى عنه، فالرق كان جزءا من الحياة اليومية للمغاربة، ويصعب المساس به، لذلك بقي إلغاؤه موكولا للزمن ولما يأتي به الغد من تحولات في بنية المجتمع.

وختاما، فالكتاب جدير بالقراءة، ونقله إلى لغة الضاد كفيل بإحيائه من جديد وانتشاره بشكل أوسع بين القراء.